



قرار رقم : (٥٩٤)

وتاريخ : ١٣/١٠/١٤٤٢ هـ

قرارات مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٤٠٦٥٥ وتاريخ ١/٧/١٤٤١ هـ، في شأن استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لما تضمنه الأمر الملكي رقم (٤٥٥/ف) وتاريخ ١/٧/١٤٤١ هـ، وذلك فيما يتعلق بتحويل (الهيئة العامة للاستثمار) إلى وزارة باسم (وزارة الاستثمار)، ويرقم (٦٩٢٠٥) وتاريخ ٢٩/١٢/١٤٤١ هـ، المشتملة على خطاب معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة الهيئة الملكية للجبيل وينبع رقم ٣٨٠٧/٢٢٦٠ وتاريخ ٢٦/١٢/١٤٤١ هـ في شأن طلب الهيئة الموافقة على تعديل البند (رابعاً) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥) وتاريخ ٩/١/١٤٣٨ هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر الملكي رقم (٤٥٥/ف) وتاريخ ١/٧/١٤٤١ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتجددة، الصادر بالأمر الملكي رقم (٣٥/ف) وتاريخ ٣/٥/١٤٣١ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على البند (ثالثاً) من المرسوم الملكي رقم (م/٨) وتاريخ ١٩/٧/١٤١١ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على نظام الاستثمار الاجنبي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ٥/١/١٤٢١ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على نظام المطبوعات والنشر، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٢) وتاريخ ٣/٩/١٤٢١ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على نظام الإقامة المميزة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠٦) وتاريخ ١٠/٩/١٤٤٠ هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على تنظيم الهيئة العامة للاستثمار، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢) وتاريخ ٥/١/١٤٢١ هـ، وتعديلاته.



وبعد الاطلاع على تنظيم هيئة تنمية الصادرات السعودية، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٩) وتاريخ ١٤٢٨/٨/٧هـ، وتعديلاته.
وبعد الاطلاع على الترتيب التنظيمي لمصانع المياه، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١٠٠) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٩هـ، وتعديلاته.
وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٠٣) وتاريخ ١٤٤٢/٤/٨هـ، والمذكرات رقم (٧٨٣) وتاريخ ١٤٤١/١٠/٢هـ، ورقم (٣٠٩) وتاريخ ١٤٤٢/٢/٢٥هـ، ورقم (٩٣٧) وتاريخ ١٤٤٢/٦/٧هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٦-٤٢/٣٧-د) وتاريخ ١٤٤٢/٩/١٧هـ.
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦٧٨٣) وتاريخ ١٤٤٢/٩/٢٧هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على تنظيم وزارة الاستثمار، بالصيغة المرفقة.
ثانياً: استمرار العمل بالأحكام الحالية المتعلقة بالشؤون المالية والإدارية ذات الصلة بمنسوبي وزارة الاستثمار، مع مراعاة التوجيه الكريم المبلغ ببرقية الديوان الملكي رقم ٥٠١٣ وتاريخ ١٤٤٢/١/٢٨هـ.
ثالثاً: يكون في وزارة الاستثمار مركز يسمى (مركز الخدمة الشاملة)، يشمل مكاتب اتصال تضم ممثلين متفرغين لجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، وهي: وزارة الداخلية (المديرية العامة للجوازات، والإدارة العامة لشؤون الاستقدام)، ووزارة الخارجية، ووزارة التجارة، ووزارة الطاقة، ووزارة الصحة، ووزارة البيئة والمياه والزراعة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، ووزارة